

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٣

بشأن تحديد كميات وأسعار تداول الزيت التمويني والإضافي  
المربوطة على البطاقات التموينية لبعض محافظات الجمهورية

صادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح وتعديلاته؛  
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١  
بتبعية بعض الجهات لوزير التموين والتجارة الداخلية؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية  
والتعامل بها وتعديلاته؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٩ بتحديد كميات وأسعار تداول الزيت التمويني؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن توحيد أسعار السكر والزيت التمويني  
والإضافي والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٠؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن وضع ضوابط التعامل بالبطاقات  
التمoinية الذكية وتنظيم عمل البقالين التموينيين وتعديلاته؛

وعلى العقد الموقع بين الهيئة العامة للسلع التموينية وبين الكونسورنيوم  
المكون من شركة ميدي تريد (ش. م. م) وشركة مالتى تريد للتجارة (ش. م. م)  
وشركة مالتى للتجارة والتخزين والشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن استيراد  
وتكرير وتعبئة وتوريد زيت الطعام التمويني؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٣؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا والمعتمدة منا؛

**قرار:****(المادة الأولى)**

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٣ المشار إليه ،

النص التالى :

**(المادة الأولى )**

تحدد حصة الفرد من الزيت التمويني والإضافى المربوطة على البطاقات التموينية بواقع واحد لتر للفرد من زيت عباد الشمس فى المحافظات الآتية : (القاهرة - القليوبية - الشرقية - المنوفية - الإسكندرية - البحيرة - الغربية - كفر الشيخ - دمياط - مطروح - بورسعيد - السويس - الإسماعيلية - شمال سيناء - جنوب سيناء - البحر الأحمر) .

ويتم صرف حصة الفرد من الزيت التمويني والإضافى المربوطة على البطاقات التموينية بواقع واحد كجم للفرد من الزيت المخلوط (عباد الشمس + فول الصويا) فى المحافظات الآتية : (الدقهلية - الجيزة - بنى سويف - الفيوم - أسيوط - المنيا - الوادى الجديد - سوهاج - قنا - أسوان - الأقصر) .

**(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويبدأ العمل به اعتباراً من أول شهر يونيو عام ٢٠١٣

وزير التموين والتجارة الداخلية

د / باسم عودة